

## رئيس الهيئة

قرار رقم (٢٤٦) لسنة ٢٠٢٣

صدر بتاريخ: ٢٠٢٣/٦/١١

بشأن إعادة تشكيل لجنة البت في طلبات الترخيص  
لمديري الاستثمار المفترغين لصناديق التأمين الخاصة

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥، بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وعلى قانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعلى قرار وزير الاستثمار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة، وعلى قرار مجلس إدارة رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٥ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لإدارة محفظة استثمارات صناديق التأمين الخاصة، وعلى قرار رئيس الهيئة رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تشكيل لجنة البت في طلبات الترخيص لمديري الاستثمار المفترغين لصناديق التأمين الخاصة،

قرر

مادة (١) : تشكل لجنة البت في طلبات الترخيص لمديري الاستثمار المفترغين لصناديق التأمين الخاصة برئاسة الأستاذ الدكتور/ اسلام عزام – نائب رئيس الهيئة، وعضوية كل من:

نائب رئيس اللجنة	المشرف على الإدارة المركزية للبحوث والتطوير	- الدكتورة/ رحاب طه
عضو	رئيس الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص	- الأستاذ/ حاتم نور
عضو	رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التأمين	- الدكتور / عادل حسين
عضو	رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة	- الدكتور/ محمود سماحة
نائب رئيس الإدارة المركزية لتمويل الشركات واصدارات الاوراق المالية	عضو	- الأستاذ/ محمود جبريل

ويقوم بأعمال أمانة اللجنة الأستاذة/ دينا بهجت عباس وحيد - أخصائي ثانى بالإدارة المركزية للترخيص وقيد المهنيين.



## رئيس الهيئة

مادة (٢): تختص اللجنة بإبداء الرأي في مذكرات الدراسة المعدة بشأن طلبات الترخيص لمديري الاستثمار المتفرغين لصناديق التأمين الخاصة وإبداء توصياتها بشأنها.

مادة (٣): تجتمع اللجنة بصورة شهرية أو كلما دعت الحاجة بناءً على دعوة من رئيسها، ولرئيس اللجنة دعوة من يراه من داخل الهيئة أو خارجها لحضور اجتماعاتها في الأحوال التي تتطلب ذلك، دون أن يكون له صوت معدود في المداولات.

مادة (٤) لا يكون انعقاد اللجنة صحيحًا إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل وتصدر توصياتها بأغلبية أعضائها الحاضرين، وتعد اللجنة محضًا يتضمن النتائج والتوصيات يرفع للسيد الدكتور / رئيس الهيئة للاعتماد.

مادة (٥): يلغى قرار الهيئة رقم (١٦٧٠) لسنة ٢٠٢٢.

مادة (٦) يعمل بهذا القرار من تاريخ إصداره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

## رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح



Building Bridges not Walls  
بني الجسور لا الحواجز

القرية الذكية، مبني ١٣٦، الجيزه، مصر  
الرقم البريدي : ١١٠  
تلفون: +٢٠٢ ٣٥٣٤٥٣٥٠ +٢٠٢ ٣٥٣٧٠٠٣٦ فاكس: WWW.FRA.GOV.EG